

الكفايات المستهدفة

- القدرة على معرفة القواعد القانونية التي تحكم عمل الدولة ومؤسساتها؛
- الإلمام بمنهجية عمل القاضي الإداري والقاضي الدستوري؛
- الاطلاع على الضمانات الدستورية والقانونية التي تحمي حقوق وحريات الأفراد؛
- اكتساب ملكات تحليل وتفسير النصوص القانونية والإدارية؛
- الانفتاح على بعض المواد التقنية في الممارسة الإدارية والدستورية.

الشعبة: القانون العام

المسلك: الدراسات الإدارية والدستورية

المنسق البيداغوجي:

ذ. وديع الهامل، أستاذ مؤهل

الفريق البيداغوجي:

- ذ. عبد القادر لشقر، أستاذ التعليم العالي
- ذ. عبد المجيد بوكير، أستاذ التعليم العالي
- ذة. إلهام بخوشي، أستاذة التعليم العالي مساعدة
- ذ. صلاح الدين كرزاي، أستاذ التعليم العالي مساعد
- ذة. أحلام بوقديدة، أستاذة التعليم العالي مساعدة

- ✓ تكوين الطلبة في المواد ذات الصلة بالقانون الإداري والقانون الدستوري.
- ✓ تأهيل الطلبة، خريجي مسلك الدراسات الإدارية والدستورية لولوج عالم الشغل العام منه والخاص؛ وكذا إعدادهم للاستمرار في مسار التكوين والبحث عبر محطات الماستر والماستر المتخصص والدكتوراه.

الفصل الرابع:

- تاريخ الفكر السياسي؛
- التنظيم القضائي؛
- قانون المساطر؛
- المنازعات الإدارية؛
- حقوق الإنسان والحريات العامة؛
- لغات أجنبية؛
- التنمية الذاتية.

الفصل الخامس:

- الصفقات العمومية؛
- القانون البرلماني؛
- حكامه المرافق العامة؛
- الهيئات الاستشارية؛
- قانون التعمير والبيئة؛
- لغات أجنبية؛
- المهارات الرقمية.

الفصل السادس:

- الحكامة الترابية؛
- القضاء الدستوري؛
- القانون الانتخابي؛
- النظام الدستوري المغربي؛
- الذكاء الاصطناعي والإدارة الرقمية؛
- لغات أجنبية؛
- القانون، المدنية والمواطنة.

وحدات المسلك حسب الفصول

الفصل الأول:



- مدخل لدراسة القانون؛
- مدخل لدراسة الشريعة؛
- مدخل لدراسة علم السياسة؛
- النظرية العامة للقانون الدستوري؛
- مدخل لدراسة الاقتصاد والتدبير
- لغات أجنبية؛
- منهجية العمل الجامعي.

الفصل الثاني:

- النظرية العامة للالتزامات؛
- الأنظمة الدستورية الكبرى؛
- القانون الجنائي العام؛
- المخل للعلاقات الدولية؛
- مدخل للقانون الإداري والتنظيم الإداري؛
- لغات أجنبية؛
- الثقافة الرقمية.

الفصل الثالث:



- قانون الأسرة؛
- القانون الاجتماعي؛
- القانون الدولي العام؛
- المالية العامة؛
- النشاط الإداري؛
- لغات أجنبية؛
- التنمية الذاتية.

إن اقتراح مسلك الدراسات

الإدارية والدستورية بالكلية متعددة

التخصصات تازة التابعة لجامعة سيدي

محمد بن عبد الله بفاس، وبالإضافة إلى

تنمية روح المبادرة لدى الطالب وتسهيل

انخراطه في عالم الشغل العام والخاص بما

يواكب سياق انفتاح الجامعة على محيطها

الاقتصادي والاجتماعي؛ فإنه يضع

نصب عينه تحقيق أولويات المجتمع في

التركيز على التكوين القانوني بصفته

القاعدة الأساسية لتنزيل المقاربة التنموية

للدولة المغربية.